ترامب والخليج:
فن الصفقة

مقدمة

قليلون في العالم ترقبوا عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض كما فعلت دول الخليج العربي. فهو زعيم يحبذ الصفقات سياسةً، تقوده براغماتية غير مؤدلجة تُعَدُّ -في عيون البعض- منعشة وخارجة عن المألوف. وهو راعٍ لنظام حكم يشبه بلاطات العصور الوسطى، محاط بولاء مطلق من المقربين، وهو رجل أعمال مستعد لبيع سياسته الإقليمية لمن يدفع الثمن الأعلى. ومع ذلك، يعود ترامب في ولايته الثانية في وقت يشهد العالم فيه تغيرات جذرية في بنية النظام الإقليمي في الشرق الأوسط. فالالتزام الأمريكي بالمنطقة وعمقها الاستراتيجي فيها قد بلغا أدنى مستوياتهما منذ عقود؛ حيث إن قدرة واشنطن واستعدادها لتشكيل مسار الأحداث في المنطقة لم يكونا موضع شك بهذا الشكل منذ تدخلها العسكري، عام 1990، لحماية استقلال الكويت من غزو العراق.

لا أحد يتوهم في عواصم الخليج أن ترامب قادر على ملء الفراغ الذي خلَّفته واشنطن منذ بدأت سياستها الانكفائية التدريجية عام 2011. إلا أن المبادئ القليلة التي تقوم عليها رؤيته للسياسة الخارجية -من عدم التدخل، إلى جذب الاستثمار نحو الداخل الأمريكي- تبدو منسجمة مع واقع خليجي لم يعد يتوقع الكثير من واشنطن في هذه المرحلة. وبما أن ترامب يُفضِّل القيادة من الخلف، فإن إدارته ستكون مضطرة إلى تفويض سياستها في المنطقة لشركاء محليين بعد تمكينهم للقيام بالدور المطلوب. وفي هذا السياق، تُعد دول الخليج الخيار الأول باعتبارها قوى محلية قادرة على تفكيك المعضلات الإقليمية المعقدة. كما أن رغبة الإدارة في تجنب التورط في صراع جديد بالمنطقة تعني بالضرورة فرض قيود على مدى التساهل مع المغامرات الإسرائيلية في الإقليم.

وفيما يتصل بالمبدأ الثاني، أي جذب الاستثمارات، فلا يوجد الكثير من الشركاء الأمريكيين القادرين على ضخ الأموال وتوظيفها استراتيجيًّا في الولايات المتحدة مقارنة بدول الخليج.

وعليه، فإن موقع دول الخليج ازاء الولايات المتحدة في عام 2025 سيكون مختلفًا جذريًّا عما كان عليه عند بدء الولاية الأولى لترامب عام 2017. فقد أصبح مجلس التعاون الخليجي أكثر تماسُكًا مما كان عليه منذ مطلع الألفية، وإنْ بقيت هناك اختلافات في أساليب التنفيذ أو آليات التطبيق، إلا أن معظم الدول الخليجية باتت متفقة على الأهداف الكبرى المراد تحقيقها. وبالتالي، سيكون ترامب أمام صفقة استراتيجية مع دول خليجية أكثر ثقة بنفسها، وأكثر استقلالية في قراراتها الاستراتيجية.

وفي ظل نظام عالمي شديد الترابط ببعضه البعض ويتسم بتشابك المصالح، لم تعد الولايات المتحدة سوى "الأول بين أنداد"، بعدما باتت مراكز القرار متعددة ومتشابكة. فالاستقرار الإقليمي بات هشًّا، وتُسهم فيه أطراف دولية وإقليمية -رسمية وغير رسمية- بشكل متزامن؛ حيث قد يؤدي أي حدث محلي إلى قلب موازين المعادلة الهشة. وأحداث 7 أكتوبر 2023 و8 ديسمبر 2024 تدل على تحولات كبرى لم تكن واشنطن سوى متفرج عليها. غير أن المصالح المشتركة بين واشنطن والخليج قد تستفيد من استعادة قدر من التوازن والاستقرار، شريطة أن تُدار عبر شبكة متعددة من الوسطاء والفاعلين.

وفي هذا السياق، ستجد إدارة ترامب العائدة نفسها في منافسة محتدمة على الشرعية والموثوقية والقدرة مع خصوم مثل الصين وروسيا. وبينما توجد فرص حقيقية لتعميق التكامل بين الولايات المتحدة والخليج، فإن بعض نقاط التوتر تلوح في الأفق، خصوصًا فيما يتعلق بقضايا الأمن الإقليمي.

أولويات ترامب في المنطقة

في ظل غياب استراتيجية إقليمية متكاملة مبادرة، يُتوقع أن تضطر إدارة ترامب الجديدة إلى تبني مقاربة موضعية تجاه أبرز قضيتين أمنيتين في المنطقة: الحرب الجارية في غزة، وسوريا ما بعد الثورة. ورغم أن الرئيس العائد قد يكون راغبًا في التركيز على ملفات عالمية أخرى، فإن الفوضى التي انفجرت في المشرق بعد السابع من أكتوبر 2023 سوف تفرض نفسها على أجندة البيت الأبيض وسوف لن يكون ممكنًا تجاهلها. كما أن هاتين الأزمتين تتقاطعان مع المحاور الأربعة التي تُعد من أولويات الإدارة الأمريكية المقبلة في المنطقة.

تأتي في مقدمة هذه الأولويات عملية التطبيع العربي-الإسرائيلي، مع التركيز تحديدًا على المملكة العربية السعودية باعتبارها الحلقة المحورية في هذا المسار. وعلى عكس اتفاقيات "أبراهام" التي تمحورت حول الإمارات، يُتوقع أن تضع الرياض شروطًا ومعايير للتطبيع مع إسرائيل تُشكِّل نموذجًا ستقتدي به بقية دول الخليج. ومن المرجح أن ترى الإدارة الأمريكية أن الصفقة السعودية ستُحدث أثرًا متسلسلًا سيدفع على الأقل كلًّا من سلطنة عُمان وقطر إلى اتخاذ موقف معلن تجاه هذا المسار.

أما الأولوية الثانية، والتي ترتبط جزئيًّا بالأولى، فهي احتواء إيران. ورغم أن بعض الصقور داخل فريق ترامب سيدفعون باتجاه تغيير النظام في طهران كما يطرحه رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، إلا أن ترامب نفسه لا يبدو مستعدًّا للمقامرة باستقرار المنطقة من أجل التورط في "حرب أبدية" جديدة. الأرجح أن تعود واشنطن إلى استراتيجية "الإنهاك"، مستندة إلى عقيدة "الضغوط القصوى" من أجل تقويض قدرة إيران على ممارسة الأعمال التجارية، مع استهداف البنية العملياتية لما يُعرف بمحور المقاومة الممتد من لبنان مرورًا بسوريا والعراق وصولًا إلى اليمن، وذلك مع ترك نافذة صغيرة مفتوحة للحوار في حال أبدت الجمهورية الإسلامية رغبة حقيقية بالتفاوض.

وتتمثل الأولوية الثالثة في كبح النفوذ الصيني في المنطقة، والعمل على تعطيله حيثما أمكن. وهناك توقعات بأن تبادر دول الخليج إلى تقليص انكشافها على شبكات التكنولوجيا والبيانات الصينية. وبالرغم من أن معظم دول الخليج ترتبط بعلاقات تجارية واسعة مع الصين، لاسيما في قطاع الطاقة، فإن فك ارتباط هذه التجارة بالدولار يُعد خطًّا أحمر لا يمكن لترامب تجاوزه.

وأخيرًا، تحتل مسألة الحفاظ على الهيمنة الأمريكية في مجال الطاقة مكانة محورية في استراتيجية البيت الأبيض المقبلة. فرغم أن استقلالية الولايات المتحدة في إنتاج الطاقة قلَّلت من انكشافها المباشر على تقلبات سياسات الطاقة الإقليمية، إلا أن الدور القيادي لدول الخليج في السوق العالمية يمنح قراراتها المتعلقة بحصص الإنتاج أهمية خاصة على صعيد استقرار الأسعار. ويُنتظر من دول الخليج أن تؤدي دورًا فعالًا في هذا السياق، خاصة أن أسعار النفط تظل أداة مؤثرة في السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة.

وحدة هشة في الخليج

لم تعد صورة الخليج في عام 2025 تُشبه المشهد المنقسم لعام 2017، حين كانت العواصم الخليجية تتسابق لاسترضاء الرئيس الأمريكي والحصول على امتيازات في مقابل التضييق على أخرى. أما اليوم، فإن دول الخليج تبدو أكثر انسجامًا حيال الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إلى تحقيقها. ورغم استمرار الخلافات بشأن الوسائل والآليات، فإن تحقيق تلك الأهداف لم يعد يُنظر إليه كمعادلة صفرية كما كانت الحال في الولاية الأولى لدونالد ترامب.

تتفق دول الخليج، في مجملها، على مبادئ أساسية في سياستها الخارجية تقوم على تغليب الانخراط البنَّاء على المواجهة، وترسيخ الاستقرار مدخلًا للنمو الاقتصادي عوضًا عن الدخول في المغامرات الإقليمية، وتعزيز الثقة الإقليمية بالقيادة الذاتية على التبعية لقوى خارجية. ومن الكويت إلى مسقط، تُبدي الدول الخليجية الست حرصًا واضحًا على تجنب الصدام المفتوح مع إيران، في ظل قناعة راسخة بأن أمنها الداخلي مرتبط، بشكل جوهري، باستقرار إيران.

وفيما يخص القضية الفلسطينية، تُجمع دول مجلس التعاون الخليجي على أهمية وضع خارطة طريق تؤدي إلى وضع حق تقرير المصير للفلسطينيين موضع التنفيذ، ويُفضَّل أن يتم ذلك ضمن إطار مبادرة السلام العربية. غير أن درجة الأولوية التي تُمنح للقضية الفلسطينية قياسًا إلى مصالحها الوطنية تختلف اختلافًا كبيرًا من دولة إلى أخرى، بحسب حسابات كل منها.

أما في الملف السوري، فتتطلع الدول الخليجية إلى انتقال سياسي يؤدي إلى حُكم مستدام لما بعد مرحلة الأسد، مع بروز بعض التباين في وجهات النظر بين الدوحة وأبوظبي حيال الجهة التي يجب أن تتولى قيادة هذا الانتقال. وفيما يتعلق بأسواق الطاقة، تسعى دول الخليج، بصفتها لاعبًا محوريًّا في الاقتصاد العالمي، إلى الحفاظ على استقرار أسعار النفط، لما لذلك من أهمية في موازنة ميزانياتها.

السعودية: أولويات السياسة لزعامة إقليمية مترددة

لا تزال الأولويات الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية في علاقتها مع الولايات المتحدة متأثرة بشعور عميق بالخيبة إزاء عدم احترام الالتزامات الأمنية، الذي تراكم عبر إدارات أمريكية متعاقبة، إضافة إلى تداعيات قتل الصحافي السعودي، جمال خاشقجي، داخل قنصلية بلاده في إسطنبول. ورغم أن الرياض تمكنت، إلى حدٍّ ما، من ترميم علاقتها مع بعض النخب الأمريكية فيما يخص قضية خاشقجي، إلا أن الشكوك لا تزال تسيطر على النظرة السعودية تجاه الإطار الأمني الأمريكي للمنطقة، خصوصًا بعد الهجوم الذي شنَّته إيران، في سبتمبر 2019، على المنشآت النفطية الحيوية في الخبر، من دون رد أمريكي فعال. في ذلك الوقت، بدت إدارة ترامب مترددة في تفعيل التزاماتها الأمنية تجاه الحليف السعودي.

منذ ذلك الحين، شرعت المؤسسة الأمنية في الرياض في تنويع مصادر الحماية عبر الانخراط في ترتيبات أمنية متعددة الأقطاب، مع الإبقاء على شراكة قائمة مع الولايات المتحدة تتضمن الدعم، والتدريب، ونقل التكنولوجيا العسكرية. ومع ذلك، تتعامل السعودية بحذر مع فكرة تبوؤ الزعامة الإقليمية.

تتلاقى المبادئ الأساسية للسياسة السعودية مع نهج إدارة ترامب، وخصوصًا فيما يتعلق بتفضيل الانخراط وتخفيف التصعيد على التدخل المباشر؛ ما ينسجم مع مقاربة "القيادة من الخلف" التي يتبنَّاها البيت الأبيض. وتُظهر الرياض استعدادًا للتجاوب مع واشنطن في الموضوعات التي لا تمس التوازن الدقيق للاستقرار في الخليج، مع طموح دفين لأن تكون المملكة المرجع الأول للإدارة الأمريكية فيما يخص قضايا الخليج.

ويأتي مسعى المملكة للعب دور الوسيط في محاولة تقريب وجهات النظر بين واشنطن وموسكو في هذا السياق؛ إذ تسعى الرياض إلى ترسيخ صورتها قوةً دبلوماسيةً مُضاعِفة للنفوذ الأمريكي.

على صعيد الأهداف، تسعى السعودية إلى انتزاع اتفاق دفاعي من إدارة ترامب خلال ولايته، مع أن التوصل إلى معاهدة تحتوي على بنود تتضمن الدفاع المشترك قد يبدو بعيد المنال، إلا أن الرياض قد ترضى عوضًا عن ذلك باتفاق شامل لا يحتويها إذا كانت شروطه ملائمة. وقد يكون الوصول إلى تكنولوجيا دفاعية أمريكية حساسة، والحصول على مكانة حليف مميز تفوق بقية دول الخليج، كافيين كي تُقْدِم المملكة على خطوات جادة نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

ومع ذلك، تبقى الخطوط الحمراء السعودية واضحة ومعلنة، وقد كررها كبار المسؤولين في المملكة مرارًا: لا تطبيع من دون تقرير مصير للفلسطينيين. وقبيل اندلاع الحرب في غزة، كان ولي العهد، محمد بن سلمان، يُظهر بعض الليونة في هذا الملف، غير أن أحداث السابع من أكتوبر، وما تبعها من ممارسات لحكومة إسرائيل اليمينية المتطرفة، جعلت من شبه المستحيل على الأمير تمرير اتفاق تطبيع أمام الرأي العام المحلي أو حتى داخل الأجنحة التقليدية في العائلة الحاكمة. وعليه، يصعب تصور أن يتمكن ترامب، حتى بصفته رجل الصفقات، من تخطي الخطوط الحمراء السعودية، خاصة في ظل عجزه عن تقديم ضمانات دفاعية كافية تجعل فكرة التطبيع مقبولة في الداخل السعودي.

فيما يتعلق بإيران، يُرجح أن تؤيد المملكة العربية السعودية استراتيجية الاستنزاف البطيء، شرط ألا تكون متورطة بشكل مباشر في تنفيذها. فلا يزال "محور المقاومة" يشكِّل مصدر قلق استراتيجيًّا دائمًا للرياض، وهي تسعى إلى تفكيكه تدريجيًّا. ومع ذلك، ستواصل الرياض تعزيز وتوسيع علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية الإسلامية على أساس ثنائي. وقد نجحت دول خليجية، على رأسها قطر وسلطنة عمان، في الحفاظ على علاقاتها مع طهران حتى في ذروة حملة "الضغوط القصوى" التي شنَّها الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب.

أما في البعد الأمني الآني، فيبقى الملف اليمني على رأس أولويات السعودية، التي ما فتئت تسعى، عبر وساطة عمانية، إلى احتواء جماعة الحوثيين وإدماجها في إطار تسوية سياسية. غير أن الحرب في غزة، وصعود الحوثيين عنصرًا فاعلًا -وإن كان غير منضبط- في "محور المقاومة" المدعوم من إيران، قلَّلا من احتمالات التوصل إلى حل دبلوماسي. وتداولت بعض الأوساط أنباء عن رغبة ترامب في نقل المواجهة ميدانيًّا إلى اليمن من خلال عملية بالوكالة لاستعادة ميناء الحديدة، وهو تطور تُدرك الرياض أنه سيشكِّل تصعيدًا خطيرًا تسعى لتفاديه بكل الوسائل.

اقتصاديًّا، تسعى المملكة إلى توسيع دورها القيادي في سوق الطاقة العالمية. وفي ظل الضغوط على الموازنة العامة وارتفاع معدلات الإنفاق، تضع الرياض نُصب عينيها ضمان سعر نفطي يمكِّنها من تحقيق التوازن المالي. كما تطمح إلى تعزيز حصتها في الأسواق النهائية (downstream) على حساب منافسيها، وهو ما قد يتحول إلى مسار محفوف بالمخاطر في حال تولَّى رئيس أمريكي شديد الحساسية تجاه تقلبات أسعار النفط، مثل دونالد ترامب، زمام السلطة.

وفي المقابل، فإن ارتفاع الإيرادات سيمنح الرياض هامشًا أوسع لاستثمار أموالها في الولايات المتحدة بطريقة أكثر استراتيجية. وبناءً على دروس الدورة الأولى من حكم ترامب، طوَّرت السعودية منظومة استثمارية أكثر صلابة، لا تهدف فقط إلى ضخ السيولة في الاقتصاد الأمريكي، بل إلى نسج شبكة مصالح متداخلة مع المقربين والمسؤولين في إدارة ترامب، بما يضمن تأثيرًا استراتيجيًّا في مجتمع الأعمال الأمريكي. وستكون المملكة في طليعة جهود اللوبي الخليجي في واشنطن لضمان شروط أمريكية ملائمة في ملفات السياسة الخارجية والأمن الإقليمي.

في المقابل، قد تثير علاقات السعودية الاقتصادية المتنامية مع الصين قلق البيت الأبيض، خصوصًا في حال تبنَّت الإدارة الأمريكية المقبلة نهجًا متشددًا تجاه بيجين. وقد اندفعت الشركات الصينية بقوة نحو السوق السعودية؛ حيث تلعب دورًا محوريًّا في تنفيذ مشاريع "رؤية 2030"، لاسيما في المشاريع العملاقة في القطاعات التقنية، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي حيث لها خبرة كبيرة. كما بدأت تلك الشركات بالتوغل في القطاع الدفاعي السعودي، في وقت يُتوقع فيه أن تنضم المملكة إلى مجموعة "بريكس" خلال السنوات الأربع المقبلة.

ورغم أن انضمام السعودية إلى دول الـ "بريكس" قد لا يستدعي تدخلًا مباشرًا من واشنطن، فإن طرح بيجين لفكرة "إزالة الاعتماد على الدولار" من معاملات تجارة الطاقة مع الخليج يُعد تجاوزًا لخط أحمر شديد الحساسية بالنسبة لدونالد ترامب؛ ما يجعل من غير المرجح أن تُقْدِم الرياض على مثل هذه الخطوة في حال عودته إلى السلطة.

القوة المتوسطة الأخرى في الخليج: أهداف السياسة الإماراتية

خلافًا لجيرانها، تطرح دولة الإمارات العربية المتحدة نفسها لاعبًا أكثر نشاطًا وحزمًا في المنطقة. فبفضل محفظة دبلوماسية متنوعة من حيث الأدوات التي توظفها لتحقيق مصالحها، وطبيعة العلاقات التي تنسجها، برزت أبوظبي قوةً متوسطةً غير تقليدية في الخليج. وترى القيادة الإماراتية أن عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض تمثل فرصة ذهبية، ليس فقط لأنه قابل للتعامل وفق منطق الصفقات، بل لأن الإمارات لا تزال تجني ثمار "مكافأة اتفاقات أبراهام"؛ فقد كانت هي من قدَّم لترامب -ربما- أكبر انتصار في السياسة الخارجية والأمنية خلال ولايته الأولى من خلال الدخول في اتفاق التطبيع مع إسرائيل.

وتتسم السياسة الإقليمية الإماراتية بطابع مركب، إذ تجمع بين الانخراط والدبلوماسية من جهة، والردع واستخدام أدوات الضغط من جهة أخرى. وقد نجحت أبوظبي في توظيف شبكاتها الإقليمية والدولية سلاحًا فعالًا وتتضمَّن شبكات مالية، ولوجستية، وتجارية، وتقنية. وتسعى الإمارات إلى الحفاظ على علاقاتها المتشابكة مع الشرق والغرب في آنٍ معًا؛ إذ تربط مصالحها الاقتصادية والتجارية بكل من الصين وروسيا، تمامًا كما هي الحال مع أوروبا والولايات المتحدة. وهذه المقاربة مرشحة لأن تصبح مصدر توتر محتمل في علاقات أبوظبي مع واشنطن في حال فوز ترامب. ويمكن القول: إن استعمال "الاعتماد المتبادل سلاحًا" هو السمة الأبرز في الاستراتيجية الإماراتية في الخليج؛ حيث تحاول الإمارات تحقيق نوع من الوحدة من خلال ربط المنطقة تجاريًّا واقتصاديًّا عبر محور يمر إما بأبوظبي أو بدبي. ومن هذا المنطلق، تتحرك الإمارات بثقة أكبر مقارنة بسائر دول الخليج، بما في ذلك المملكة العربية السعودية.

وتتميز الإمارات أيضًا بقدرتها على التصدي للضغوط الخارجية والانتقادات بشكل أكبر من جاراتها، حتى عندما تأتي من الولايات المتحدة. وتقوم فكرة "الاستثنائية الإماراتية" على قناعة مفادها أن أبوظبي أصبحت شريكًا لا غنى عنه حتى بالنسبة لواشنطن، نظرًا لما تملكه من عمق استراتيجي يمتد عبر الشرق الأوسط وإفريقيا. ومنذ عام 2013، تزايد النفوذ الإماراتي نتيجة الحزم الذي اتبعته في الترويج لسردية "الاستقرار السلطوي" المضاد للثورات بوصفه البديل عن فوضى ما بعد "الربيع العربي". وقد تصدرت أبوظبي الجهود الإقليمية الرامية إلى دعم الأنظمة المناهضة للإسلام السياسي والمجتمع المدني، تلك التي تتعامل مع "الشارع العربي" بقبضة من حديد. ويجد العديد من أعضاء فريق ترامب في هذا التوجه صدى أيديولوجيًّا ينسجم مع رؤيتهم السياسية.

يتمثل الهدف الأمني الرئيسي لأبوظبي في إضعاف شبكات النفوذ الإيرانية في المنطقة، مع الإبقاء على قنوات تواصل خلفية مع النظام في طهران عبر شبكات المصالح التجارية. ومن المتوقع أن تتبنى الإمارات موقفًا أكثر تشددًا تجاه إيران مقارنة ببقية دول الخليج، وأن تدعم استراتيجية "الضغوط القصوى" التي يتبناها ترامب، وإن كانت لا تسعى إلى التصعيد الشامل أو المواجهة العسكرية المباشرة.

ثانيًا: ستعمل الإمارات على تعزيز موقعها ضمن النظام العالمي متعدد الأقطاب من خلال استراتيجية ترتكز على التشابك، أي توسيع نطاق ارتباطها بمراكز التجارة والتأثير حول العالم. وقد أدى تمدد الشبكات الإماراتية في السودان والصومال واليمن وليبيا إلى ترسيخ موقعها وسيطًا وصاحب نفوذ، حتى في الحالات التي انحازت فيها أبوظبي إلى طرف ضد آخر في النزاعات. ومن خلال ما يُعرف بمحور "الانفصاليين المتحالفين مع الإمارات" -وهو شبكة من الفاعلين غير الحكوميين الذين يطورون مراكز سلطة بديلة عن الحكومات المركزية في تلك الدول- تمكنت أبوظبي من اجتذاب اهتمام القوى الكبرى ودفعها إلى دعم أجندتها الإقليمية.

ويُضاف إلى ذلك أن الإمارات تمتلك "صندوق أدوات" دبلوماسيًّا يشمل فاعلين مسلحين غير حكوميين، تولَّت أبوظبي تدريبهم وتمويلهم وتسليحهم، وهو ما قد يُغري الرئيس ترامب، الذي أبدى في السابق استعدادًا لتفويض الحلفاء الخليجيين بمهمات السياسة الخارجية والأمن الإقليمي. وفي اليمن تحديدًا، تعرض أبوظبي على واشنطن قوة غير نظامية قد تُستخدم لشن عمليات ضد الحوثيين؛ ما من شأنه أن يعزز حضور أمراء الحرب لتحقيق مكاسب آنية، لكنه في الوقت ذاته ينذر بتعميق الاستقطاب وإطالة أمد الصراع.

ثالثًا: تسعى أبوظبي إلى ترسيخ موقعها قوةً وسيطةً لها موقع راسخ في الغرب، فيما تواصل في الوقت نفسه التوغل الأعمق والأوسع في الشرق. وقد تحولت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مركز رئيسي للأعمال والشخصيات الروسية الباحثة عن الالتفاف على العقوبات الغربية خلال حرب أوكرانيا. وتستخدم مجموعة فاغنر الروسية، إلى جانب فرعها الإفريقي المعروف بـ"فيلق إفريقيا "(Africakorps)، الأراضي الإماراتية نقطةَ عبورٍ إلى شبكات التمويل واللوجستيات وتجارة السلع في القارة.

في المقابل، وسَّعت الصين حضورها في القطاعات التقنية المتقدمة داخل الإمارات، لاسيما في مجالات التكنولوجيا العالية، والفضاء السيبراني، والذكاء الاصطناعي؛ حيث استثمرت شركات إماراتية مملوكة للدولة في مؤسسات صينية ضمن شراكات استراتيجية، فيما يتدفق المهندسون الصينيون إلى الدولة الخليجية بأعداد متزايدة.

هذا الدور الناشئ لدولة الإمارات مركزًا محوريًّا لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، الذي يستند إلى الخبرات الأمريكية والصينية معًا، سيثير حفيظة إدارة ترامب في حال عودتها إلى السلطة، لاسيما في ظل توجهها المتشدد لكبح النفوذ التجاري والتكنولوجي الصيني.

أخيرًا، ترتكز الرؤية السياسية لدولة الإمارات، في جوهرها، على مبدأ "أمننة" المشهد الإقليمي واستبعاد أي شكل من أشكال الحكم الإسلامي. وقد ارتكز نجاح مشروع الثورة المضادة في المنطقة على توافق إقليمي مفاده أن استقرار الشرق الأوسط لا يمكن ضمانه إلا من خلال أنظمة علمانية مدعومة من الأجهزة الأمنية. ومن هذا المنطلق، يشكل احتمال بروز حكومة إسلامية في سوريا تهديدًا مباشرًا للأجندة الإماراتية.

من المتوقع، إذن، أن تلعب أبوظبي دور المعطِّل في سياق المرحلة الانتقالية السياسية في دمشق، من خلال دفع سرديات هجومية ضد "هيئة تحرير الشام "(HTS)، وربما أيضًا الترويج لبدائل سلطوية أكثر انسجامًا مع رؤيتها الإقليمية. وفيما بدت إدارة بايدن المنصرفة متقبلة للفريق الانتقالي المحسوب على "هيئة تحرير الشام"، فإن إدارة ترامب -في حال عودتها- قد تكون أكثر انفتاحًا على السرديات المعادية للهيئة، خصوصًا إذا ما دُفِعت من الجانب الإماراتي في اتجاه تكريس "الاستقرار السلطوي".

قطر: وسيط الخليج الأبرز وأهدافها السياسية

ستدخل قطر حقبة ولاية ترامب الثانية -في حال حدوثها- من موقع مغاير تمامًا لما كانت عليه في الولاية الأولى. فعلاقتها بجيرانها باتت أكثر متانة، كما أنها نالت صفة "حليف رئيسي من خارج الناتو" لدى الولايات المتحدة، تقديرًا لدورها المحوري في تأمين انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان.

لكن دور الوساطة القطري الريادي لا يتوقف عند أفغانستان، بل يتجاوز ذلك إلى ملفات شائكة كالصراع بين إسرائيل وحماس، والملف النووي الإيراني، والأزمة السياسية في فنزويلا. ومهما آلت إليه الأوضاع في غزة، فإن قطر ستبقى طرفًا أساسيًّا في التوسط مع قوى فلسطينية لا تستطيع وساطات أخرى -وعلى رأسها الأمريكية- الوصول إليها.

في الوقت نفسه، تمكنت الدوحة من تقليص الفجوة بينها وبين كل من الرياض وأبوظبي فيما يتعلق ببناء شبكات نفوذ متنوعة داخل المشهد السياسي والتجاري الأمريكي. فمنذ الحصار الذي قادته السعودية والإمارات، عام 2017، على الدوحة، لم تتوانَ قطر عن السعي لاسترضاء الولايات المتحدة في كل مفصل مفصلي.

وستواصل الدوحة تمسكها بنهجها القائم على الانفتاح على جميع الأطراف في الإقليم، سواء كانت دولًا أو جهات غير حكومية. وتبقى الوساطة وحل النزاعات الركيزة الأساس في سياستها الخارجية والأمنية. كما يشكل الحفاظ على التوافق وتعزيزه داخل مجلس التعاون الخليجي هدفًا استراتيجيًّا بعد مرحلة الحصار.

وعلى خلاف الرياض وأبوظبي، لم تُطور قطر بعد الثقة الكافية لتوظيف نفوذها في أسواق الغاز العالمية لأهداف استراتيجية. بل على العكس، ستواصل -لاسيما تجاه واشنطن- اتباع سياسة استيعابية تسعى إلى تلبية المصالح والهواجس الأمريكية، مهما كانت التكاليف، وفي أي ظرف يأتي به ترامب. وستبقى الدوحة، خلافًا لجيرانها، تُولِي أولوية قصوى للاندماج مع الغرب مبدأً راسخًا. أما انكشافها أمام روسيا والصين فهو محدود للغاية. وفيما يتعلق بتصدير الغاز إلى الصين، فإن العلاقة تسير في اتجاه واحد؛ حيث تعتمد بيجين على قطر بدرجة تفوق بكثير اعتماد الدوحة عليها.

لا تزال قطر مثقلة بإرث التجربة القاسية التي خلَّفها "الربيع العربي"، حين انخرطت الحكومة القطرية السابقة في مغامرات جيوسياسية لم تثمر عن مكاسب ملموسة للدولة الخليجية. من هذا المنطلق، ستعمد الدوحة إلى اتباع نهج حذر، يركز على خلق فرص للتفاعل وتسهيل الحوار لا التصعيد.

في حال عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، ستعتمد واشنطن على قطر للحفاظ على خطوط التواصل مع إيران، من أجل تفادي انزلاق المنطقة نحو مواجهة عسكرية شاملة. وستسعى قطر أيضًا إلى أداء دور الوسيط في الملف الفلسطيني، ولاسيما فيما يتعلق بالتواصل مع حركة "حماس" ودعم القضية الفلسطينية. كما يُعوَّل على الدوحة في لَمِّ شمل أطياف المعارضة السورية، في إطار عملية انتقال سياسي طويلة وهشة، بحسب ما يُتوقع.

وفيما يتعلق بأوكرانيا، قد تستغل قطر علاقاتها الجيدة مع كييف لبناء الثقة مع موسكو، بحثًا عن مخرج دبلوماسي محتمل للأزمة. وفي إطار الشراكة مع المملكة العربية السعودية والإمارات -التي تميل في سياستها الخارجية نحو موسكو- يُنتظر أن تدعم قطر مبادرة خليجية لتشجيع الإدارة الأمريكية الجديدة على إنهاء حرب يُنظر إليها في الأوساط المقربة من ترامب على أنها عبء لا طائل منه.

فيما يخص ملف التطبيع مع إسرائيل، تراقب الدوحة عن كثب موقف الرياض. وتُجمع قطر والمملكة على خطوط حمراء واضحة، تأمل الدوحة ألا تحيد عنها الرياض تحت ضغط إدارة ترامب، والتي تُمارس ضغوطًا متزايدة على السعودية للمضي في التطبيع مع إسرائيل. لكن حتى الآن، لا تزال المواقف السعودية متماسكة بشأن ضرورة قيام دولة فلسطينية شرطًا للتطبيع، وهو ما تُؤيده قطر. ولم يطرأ أي تغيير على الموقف القطري من مسألة التطبيع، التي لا تزال مشروطة بتبني مبادرة السلام العربية أو ما يُبنى عليها.

أخيرًا، ستواصل قطر تعزيز مكانتها قوةً عالميةً في سوق الغاز الطبيعي المُسال. ومن المتوقع أن تدخل مشاريع التوسعة العملاقة في حقول الغاز حيز التشغيل خلال الولاية الثانية لترامب؛ ما سيضخ عشرات المليارات من الدولارات إلى الخزينة القطرية. وستُعيد الدوحة استثمار هذه العائدات في ترسيخ موقعها مزوِّدَ طاقةٍ رئيسيًّا، من القارة الأمريكية مرورًا بإفريقيا وأوروبا وصولًا إلى آسيا. وقد دأبت قطر على تنفيذ هذه السياسات بالشراكة مع عمالقة الطاقة الأمريكية؛ ما يُسهم في تهدئة هواجس الإدارة الجمهورية في واشنطن.

خلاصة

التوفيق بين المبادئ العامة غير الواضحة لسياسة ترامب الخارجية ومواقف دول الخليج لا يبدو أمرًا مستحيلًا؛ إذ تُظهر القراءة الأولية لواقع المصالح أن مجالات التعاون أكبر من مجالات التنافس، وأن التقاطعات أكثر عددًا من التباينات. وسرعان ما ستدرك الإدارة الأمريكية للرئيس ترامب، أن صياغة سياسة فعالة في الشرق الأوسط تتطلب شراكة خليجية حقيقية؛ حيث تلعب دول الخليج أدوار الوسطاء والمسهلين ومهندسي التسويات.

كثير من الخطاب الدعائي المنفِّر الذي روَّج له ترامب حول تحويل غزة إلى "ريفييرا الشرق الأوسط" لا يعدو كونه محاولة لدفع دول الخليج إلى تولي زمام الأمور وتحمل مسؤولية إدارة النزاع في غزة. وبذلك، فإن تفويض أجزاء واسعة من السياسة الأمنية في المنطقة إلى العواصم الخليجية يجعل من ترامب، في لحظات كثيرة، "طالبًا لا مختارًا"، أي مضطرًا إلى تقديم التنازلات والتكيف مع شركائه الخليجيين الذين باتوا، في عام 2025، أكثر تمرسًا في إدارة الملفات، وأكثر قدرة على الصمود عند الحاجة.

ورغم أن الإمارات قد تُبدي تشددًا أكبر في دفع أولوياتها السياسية مقارنة بالسعودية، ناهيك عن قطر، فإن دول الخليج مجتمعة تمتلك ميزة تنسيقية تتيح لها توحيد عناصر قوتها والصمود لتحقيق موقع أفضل لها في ملفات الأمن الإقليمي الأساسية.

من سوريا إلى فلسطين وصولًا إلى إيران، يبدو أن دول الخليج باتت أكثر ارتياحًا لتعاطي ترامب مع المنطقة من منظور عدم التدخل المباشر. فقد كان سجل واشنطن في الشرق الأوسط خلال العقود الثلاثة الماضية كارثيًّا، وزاد ضعف موقف الرئيس بايدن في ظل المجازر الإسرائيلية في غزة -باستعمال السلاح الأمريكي- من قناعة العواصم الخليجية بأن الولايات المتحدة لم تعد تصلح لدور الهيمنة الإقليمية. فحتى مع رئيس أمريكي أكثر ثقة بالنفس، تظل واشنطن في موقع الضعف الاستراتيجي بالمنظور الأكبر، وهو ما لن يغيره ترامب.

لا توحي المبادئ القليلة التي يتمسك بها دونالد ترامب حيال قضايا الشرق الأوسط بأن الولايات المتحدة تعتزم استعادة موقعها القيادي السابق في المنطقة. ففي معظم الملفات الأمنية، وعلى رأسها الملف الإيراني و"محور المقاومة"، سيُطلب من دول الخليج الاستمرار في الاعتماد على قدراتها الذاتية.

ومع ذلك، لا تزال الولايات المتحدة قادرة على ممارسة دور القيادة "من الخلف"، من خلال رسم الإطار العام للسياسات الإقليمية عبر التفاهم لا الإكراه، وبالشراكة مع حلفائها في الخليج الذين يطالبون بالتعامل معهم أندادًا شبه متكافئين. يزداد هذا المسار وضوحًا في حال أقدم ترامب على تفويض الشؤون الإقليمية لحلفائه في الخليج.

وفيما يتعلق بالتعامل مع روسيا والصين، فإن شيئًا ما لابد أن يتغير أيضًا. هنا، من المتوقع أن يضع ترامب خطوطًا حمراء لسلوك هذه الدول في المنطقة، وهي خطوط يُرجَّح أن تحترمها دول الخليج إذا ما تم التفاوض بشأنها بحذر ووفق مصالح متبادلة.

في نهاية المطاف، ستتحدد ملامح المرحلة المقبلة وفقًا لطبيعة "الصفقات الكبرى" التي يسعى ترامب لهندستها، حيث ستُختبر مجددًا قدرته على تطبيق ما يسميه "فن الصفقة".

تنويه:الآراء والأفكار المعبر عنها في هذا المنشور هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي أو وجهات نظر أو آراء المعهد العالمي للبحوث الاستراتيجية (GISR).